



الجمهورية العربية السورية
Syrian Arab Republic

بيان الجمهورية العربية السورية
أمام لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة الثلاثون
المناقشة العامة
السفير د. حسن خضور

**Statement of the Syrian Arab Republic
Before the Commission on Crime Prevention and Criminal Justice
Thirtieth session
General Debate**

Ambassador Dr. Hasan Khadour

2021 21-17 أيار

الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء

السيد الرئيس،

بداية، يضم وفد بلادي بيانه إلى بيان مجموعة الـ 77 والصين التي ألقاها المندوب الدائم لكوستاريكا، وكذلك لبيان المجموعة الآسيوية التي ألقاها المندوب الدائم لأفغانستان الموقرين.

السيد الرئيس،

الجمهورية العربية السورية طرف في معظم الصكوك الدولية المعنية بمنع الجريمة المنظمة، وهي تحرص على تحديث وتطوير قوانينها الوطنية بما يتناسب وهذه الاتفاقيات الدولية، ولهذا أصدرت الحكومة السورية خلال السنوات الماضية حزمة من القوانين شملت الاتجار بالأشخاص، مكافحة غسل الأموال، ومنع تمويل الإرهاب، والخطف وحجز الحرية، ومكافحة الجرائم المعلوماتية، والسرية المصرفية، ومكافحة المخدرات، والهجرة غير الشرعية، إلى جانب بذل الجهود لتعزيز الوعي الجماعي بخطورة تلك الجرائم، وبناء القدرات الوطنية ورفع مستوى تأهيلها.

السيد الرئيس،

كانت الجمهورية العربية السورية تصنف في المرتبة الثالثة عالمياً من ناحية عدم وجود الجرائم المنظمة عبر الوطنية فيها. لكن للأسف تغير هذا الوضع خلال السنوات العشر الماضية التي شهدت دخول أعداد كبيرة من أخطر العناصر الإرهابية والإجرامية إلى سورية، من مختلف دول العالم، مدعومة من أطراف إقليمية ودولية وفرت لها المال والسلاح ووسائل الاتصالات الحديثة. لقد استباحت هذه المجموعات الإرهابية الإجرامية ممارسة كل أشكال الجرائم، بما في ذلك الاتجار بالبشر وبالأعضاء البشرية، والاستغلال الجنسي، وتدمير ونهب الآثار السورية التي يعود قدم كثير منها إلى أكثر من 2000 سنة، وكذلك سرقة الأوابد التراثية بما في

ذلك مقتنيات الكنائس والجوامع التاريخية القديمة وتهريبها إلى خارج البلاد، واستخدام العوائد المالية الناجمة عن البيع لتمويل العمليات الإرهابية. وأشار هنا إلى أن أكثر من 900 موقع أثري تشكل جزءاً هاماً من الإرث الحضاري الانساني قد تعرض للنهب والسلب من قبل تلك المجموعات الإرهابية.

السيد الرئيس،

تولي الجمهورية العربية السورية أهمية كبيرة للتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في فيينا، وتضمن الجهود التي يبذلها في تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء، ولهذا فإنها تتطلع إلى انخراط هذا المكتب بشكل أكبر في العمل والتعاون مع سورية خاصة في ظل الظروف التي تعرضت لها بلادي منذ عام 2011. فقد أدت الاعمال الارهابية التي استهدفت دوائر الأحوال المدنية إلى تدمير كبير في البنية التحتية لها وسرقة البطاقات الشخصية وجوازات السفر العذراء، والتي استخدمت من قبل المجموعات المسلحة في التنقل، ما يشكل تهديداً أمنياً حقيقياً. وفي هذا الصدد سبق وأن طلبت بلادي المساعدة والدعم من قبل المكتب، وإمكانية تزويدنا بمنظومة لإصدار البطاقات الشخصية الآمنة.

السيد الرئيس،

إن ما يبعث على القلق الشديد هو قدرة العناصر الإرهابية والإجرامية على امتلاك واستخدام وسائل الاتصالات الحديثة، بما في ذلك استخدام برامج التواصل الاجتماعي وسيلة لتنفيذ جرائمها، وساحة لترويج خطاب الكراهية، والاتجار بالبشر، وبيع الآثار المنهوبة ونشر تعليمات تفصيلية حول كيفية سرقتها بما يسهل على المجرمين الطموحين تحديد المواقع الأثرية المطلوبة ونهب كنوزها، إلى جانب استغلال هذه القدرات لارتكاب

جرائم معلوماتية "سيبرانية" يقع ضحيتها مئات الآلاف من سكان العالم. المؤسف أن كل ذلك يتم على مرأى ومسمع حكومات الدول الأعضاء وخاصة المستأثرة منها بالتكنولوجيا والتقنية الالكترونية. إن الفشل في درء هذه الأخطار ومنع نتائج استخدامها الخاطيء، وتأمين الحماية الكاملة منها، يحتم على جميع الدول تحمل مسؤولياتها وتعزيز التعاون بشأن إجراءات الرقابة والوقاية اللازمة، إلى جانب العمل مع المنظمات الدولية المعنية لضمان حماية حقوق الدول الأعضاء، وهنا يبرز دور الأمم المتحدة، ومكتب الجريمة والمخدرات بشكلٍ خاص لتقديم الدعم اللازم والمساعدة الفنية للدول المتضررة.

السيدة الرئيس،

لقد أفرزت ظروف الحرب في سورية، وفرض التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب على سورية من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، موجات نزوح للسكان إلى أراضي دول مجاورة، وقد تبع ذلك تنامي ظاهرة الاتجار بالأشخاص، خاصة الأطفال منهم، في مخيمات اللجوء التي خصّصتها بعض الدول لإيواءهم، حيث أثبتت تقارير دولية وأمنية الازدياد الملحوظ والمستمر لمعدل الجريمة المنظمة وعمالة الأطفال والاتجار بالفتيات السوريات القاصرات وغير ذلك من الجرائم التي تستدعي وضع خطة عمل جادة وفورية لحماية السوريين القاطنين في تلك المخيمات، والمساعدة في إعادتهم إلى ديارهم ورفع الإجراءات الغير شرعية بما يساعد على توفير ظروف معيشية وتنموية لهم.

السيد الرئيس،

إن تعزيز دور الأمم المتحدة في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بمختلف أنواعها بحاجة ماسة لتحمل أعضاء المجتمع الدولي

المسؤولية التشاركية في هذا المنحى وتعزيز سبل التعاون الدولي، وضرورة مواكبتها بتوفر إرادة سياسية صادقة في التطبيق الكامل للاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة، كي تكون فعالة في التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومحاربة الإرهاب والفكر المتطرف، وتجفيف مصادر تمويله.

شكراً السيد الرئيس.